الكرملين: احتمال إمداد أوكرانيا بأسلحة أميركية انتكاسة لمساعي السلام

قادة روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا يبحثون الأزمة الأوكرانية

بوتين متحدثاً

قال الكرملين يوم امس الثلاثاء إن أي قرار أمريكي بإمداد أوكرانيا بأسلحة فتاكة سيمثل انتكاسة لمساعي السلام وسيؤجج التوترات.

وكان الكرملين يشير إلى مقابلة لمبعوث الولايات المتحدة الخاص إلى أوكرانيا كيرت فولكر مع (بي.بي.سي) قال فيها إن واشنطن تدرس بشكل جدي إن كانت سترسل أسلحة لمساعدة من يقاتلون ضد متمردين تدعمهم روسيا.

وذكر الكرملين أن احتمال تسليم أسلحة أمريكية لأوكرانيا قد يزعزع استقرار الوضع على طول جبهة القتال الأساسية في شرق البلاد.

وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف خلال مؤتمر صحفي عبر الهاتف مع صحفيين "قلنا بالفعل أكثر من مرة إن أي تحرك يؤجج التوترات... ويعقد الوضع المتأزم بالفعل سيبعدنا عن لحظة حسم هذا الصراع الداخلي في أوكرانيا".

بحث الرؤساء الروسي فلاديمير بوتين والاوكراني بترو بوروشنكو والفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في اتصال هاتفي الاثنين سبل حل النزاع في شرق أوكرانيا، وذلك غداة تحميل المبعوث الخاص الاميركي الجديد الى اوكرانيا موسكو مسؤولية استمرار النزاع.

وأعلن الكرملين في بيان أن القادة الأربعة استمعوا اولا الى تقرير المسؤولين في بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول مدى احترام وقف اطلاق النار في الشرق الانفصالي.

وأضاف البيان "بعدها تبادل القادة الأربعة الآراء حول الوضع في جنوب–شرق أوكرانيا، آخذين بالاعتبار العقبات الخطيرة امام تنفيذ اتفاقات مينسك للسلام المبرمة في شباط/فبراير 2015". وأشار الكرملين في بيانه الى أن الرئيس الروسي "شرح بالتفصيل المقاربة الروسية لبنود الإتفاق الرئيسية".

من جهتها قالت الحكومة الالمانية في بيان منفصل ان القادة الاربعة اتفقوا على ان الاولوية هي لانسحاب العديد والعتاد الثقيل من بعض المناطق والاحياء المقررة مسبقا.

وأضاف ان "الرئيس الفرنسي والمستشارة حضا على ارساء إجراءات متبادلة وتبادل أسرى بحلول نهاية العام (...) واستئناف العلاقات الاقتصادية".

وهذه اول مرة يشارك فيها الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في هذه المحادثة الهاتفية المقررة في اطار مجموعة الاتصال حول اوكرانيا، والتي تسمى ايضا "رباعي النورماندي"، منذ توليه مفاتيح الاليزيه، لا سيما وانه كان دعا في نهاية ايار/مايو الى اجراء هذه المحادثة الرباعية "في اسرع وقت".

وتأتي هذه المحادثة غداة تصريحات ممثل واشنطن الجديد في المفاوضات الأوكرانية كورت فولكر الذي حمّل موسكو مسؤولية "الحرب" في شرق البلاد.

وتهدف اتفاقات مينسك الموقعة في شباط/فبراير 2015 الى ارساء هدنة وبدء حوار سياسي بين الإنفصاليين الموالين لروسيا وحكومة كييف، لكن هناك صعوبة في تنفيذ الإتفاق.

وأدت موجة جديدة من العنف منذ الأربعاء الى مقتل 11 جنديا أوكرانيا في شرق البلاد.

وأسفر النزاع الدائر في أوكرانيا منذ ثلاث سنوات عن مقتل أكثر من 10 آلاف شخص. وتتهم كييف والغرب روسيا بدعم المتمردين ماليا وعسكريا، الأمر الذي تنفيه موسكو.

مادورو يقول إن السي آي إيه تعد مؤامرة للاطاحة به

طالب الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو مساء اول امس الاثنين حكومات الولايات المتحدة والمكسيك وكولومبيا بتوضيحات حول تورطها المفترض في مؤامرة تعدها وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (سي آي إيه) للاطاحة به.

وقال مادورو خلال مراسم عسكرية "أطالب الرئيس (الاميركي دونالد) ترامب بتوضيح الكلام الوقح والتدخل من قبل مدير السي آي إيه التي تظن أنها حكومة العالم".

واتهم مادورو مدير السي آي إيه مايك بومبيو بالقول إن واشنطن "متواطئة بشكل مباشر مع المكسيك وكولومبيا لاطاحة حكومة فنزويلا".

ونشر وزير الخارجية الفنزويلي ساميول مونكادا على تويتر تصريحات قال إن بومبيو أدلى بها خلال مقابلة على هامش منتدى امني في اسبن بالولايات المتحدة في 20 تموز/يوليو الحالي.

ونقل مونكادا عن مدير السي آي إيه قوله "كنت في بوغوتا ومكسيكو منذ اسبوعين وذكرت تحديدا هذه المسألة (انتقال سياسي في فنزويلا) سعيا لمساعدتهم في فهم ما يمكنهم فعله للحصول على أفضل النتائج في هذه المنطقة من العالم"، نقلا عن وثيقة بالاسبانية. وقال مادورو "أطالب (...) الحكومة المكسيكية والحكومة الكولومبية بتوضيح تصريحات مدير السي آي إيه هذه، وفرض عقوبات سياسية ودبلوماسية بنفس مستوى هذه الوقاحة". ونفت وزارة الخارجية الكولومبية الاثنين أي تدخل على الاطلاق في الشؤون الداخلية لفنزويلا.

وقالت الوزارة في بيان "إن كولومبيا لم تكن يوما دولة تتدخل في شؤون الاخرين وتنفي أي وجود لاعمال او تدابير تهدف إلى التدخل في شؤون فنزويلا".

بدورها نفت المكسيك "جملة وتفصيلا" المزاعم بأنها "تعمل مع دول أخرى لتقويض حكومة فنزويلا".

وأكدت وزارة الخارجية المكسيكية استعدادها "للاسهام في التوصل لحل سلمي وديموقراطي للازمة المستفحلة في فنزويلا، من خلال السبل الدبلوماسية والاحترام التام لسيادة الشعب الفنزويلي".

وتشهد فنزويلا اسبوعا حاسما فقد صعدت المعارضة دعواتها لمقاطعة انتخاب اعضاء الجمعية التأسيسية المقرر في 30 تموز/يوليو الجاري والذي تعتبره مناورة من قبل مادورو للتمسك بالسلطة.

وقال مادورو الذي يتهم الولايات المتحدة بتمويل التظاهرات ضد حكومته "الاحد القادم، ومهما كانت الظروف، ستمضي الجمعية التأسيسية قدما بإرادة الشعب".

وتشهد فنزويلا منذ 4 أشهر تقريبا تظاهرات للمعارضة ضد الرئيس مادورو. وقتل في تلك التظاهرات 103 شخصا وجرح الالاف إضافة إلى مئات التوقيفات.

الجيش يطوق البرلمان في المالديف

طوق الجيش المالديفي مجلس النواب معلنا الثلاثاء أن الإجراء الأمني اتخذ قبيل زيارة كبار الشخصيات الأجنبية.

واتهمت المعارضة من جهتها الرئيس المالديفي عبدالله يمين بالسعي الى منع النظر في اقتراح عزل رئيس مجلس الشعب المجلس الوحيد في البرلمان.

وأشارت الرئاسة المالديفية في بيان الثلاثاء الى أن البرلمان أغلق في إطار الإجراءات الأمنية المتخذة قبل احتفالات الذكرى ال52 لإستقلال الأرخبيل، التي ستقام الأربعاء بحضور "شخصيات أجنبية مهمة".

ويحل رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف ضيف شرف على الإحتفالات التي تبدأ الثلاثاء وتستمرّ لثلاثة أيام.

وقالت الرئاسة المالديفية إن "الإجراءات الإستثنائية التي اتخذتها قوات الأمن في البرلمان في 24 تموز/يوليو 2017 تهدف الى ضمان أمن الموقع، مثلما يفرض الدستور".

وأكد الحزب الديمقراطي المالديفي الذي يترأسه الرئيس المالديفي السابق محمد نشيد في المنفى أن عددا من النواب حاول عبور الطوق الامني الذي فرضه الجيش الإثنين في محاولة للدخول الى البرلمان لكن قوات الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع لتفريقهم قبل طردهم من المكان. واعتبر نشيد هذه خطوة غير قانونية.

وفي وقت مبكر الإثنين، أغلق الجيش المالديفي أبواب البرلمان ومنع النواب من الدخول.

وأكدت المعارضة، التي تنوي منع يمين من السيطرة على مجلس النواب قبل الإنتخابات الرئاسية في 2018، أنها تحالفت مع مشرعين معارضين من الأكثرية النيابية بهدف إطلاق عملية إقالة رئيس المجلس.

إلا أن الأمانة العامة لمجلس النواب أشارت في بيان إلى أن اقتراح الإقالة ليس صالحا وأن البرلمان سينعقد من جديد في 31 تموز/يوليو.

وأثارت المحاولة الأولى لإقالة رئيس البرلمان في آذار/مارس الماضي فوضى في الجلسة، عندما دخل الجنود لطرد عدد من النواب المعارضين.

يسعى نشيد، الرئيس الأول المنتخب ديمقراطيا في المالديف، الى تحدي الرئيس الحالي للبلاد الذي فاز عليه في الإنتخابات الرئاسية المثيرة للجدل عام 2013.

ويمنع الدستور نشيد من الترشح مجددا بسبب الحكم الصادر بحقه عام 2015 بتهم تتعلق بالإرهاب، واعتبرت الأمم المتحدة أن دوافعه تعود الى اعتبارات سياسية. لكنه يأمل إزالة هذه العقبة بمساعدة ضغوط المجتمع الدولي. وبعد سجنه عام 2015، منح نشيد في 2016 إذن سفر الى بريطانيا لتلقي علاج طبي.

ماتيس ينتقد البنتاغون على اللباس العسكري المكلف للجنود الأفغان

وجه وزير الدفاع الاميركي جيم ماتيس انتقادا شديدا على تبذير البنتاغون ملايين الدولارات لشراء لباس مكلف للجيش الافغاني يجعل من السهل رؤيته من قبل العدو.

وقال ماتيس في مذكرة بتاريخ 21 تموز/يوليو لمسؤولي التموين في وزارة الدفاع ان قرار شراء اللباس الاخضر الداكن اللون "دليل على اللامبالاة"، مشددا على الا يتكرر "مثل هذا الاسلوب في تبذير اموال المواطنين بشكل غير مفيد".

وكان مكتب المراقب العام لاعادة اعمار افغانستان قال في تقرير صدر الشهر الماضي ان البنتاغون انفق حتى 28 مليون دولار اكثر مما ينبغي عندما قرر في العام 2007 شراء اللباس العسكري للجنود.

وكشف المكتب ان شركة خاصة تتمتع بحقوق التصميم ان وزير الدفاع الافغاني آنذاك عبد الرحيم ورداك كان من اختاره، مما أدى الى كلفة اضافية ب40% لحقوق الملكية.

وتابع التقرير ان المسؤولين قاموا بالطلبية من دون القيام باي اختبار او تقييم.

ومن المقرر ان يعقد نواب من لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب جلسة استماع حول المسألة الثلاثاء.

ويدرس ماتيس حاليا ارسال مزيد من القوات الاميركية الى افغانستان لمساعدة الجيش الافغاني على التصدي لحركة طالبان.

ترجيحات بقرب كوريا الشمالية من اختبار صاروخي جديد

ازدادت التكهنات امس الثلاثاء بشأن استعدادات تقوم بها كوريا الشمالية لإجراء اختبار صاروخي جديد يتزامن مع ذكرى انتهاء الحرب الكورية، بعد أسابيع فقط على اجرائها أول اختبار ناجح لصاروخ بالستي عابر للقارات يحذر خبراء من قدرته على بلوغ ولاية ألاسكا الأميركية.

وأفادت تقارير إعلامية أميركية وكورية جنوبية نقلا عن مسؤولين في الاستخبارات والجيش أنه تم رصد تحرك لمركبات تحمل معدات إطلاق صواريخ.

وأضافت التقارير أن التجربة التي حذر مسؤولون في كل من واشنطن وسيول من أنها قد يكون لصاروخ عابر للقارات يمكن أن يتزامن مع الذكرى الرابعة والستين لانتهاء الحرب الكورية في 27 تموز/يوليو.

تحتفل كوريا الشمالية التي تملك سلاحا نوويا في هذا التاريخ بذكرى "يوم النصر".

ولا تزال الكوريتان عمليا في حالة حرب اذ انتهى النزاع الذي استمر ثلاثة أعوام باتفاق لوقف إطلاق النار، وليس بمعاهدة سلام كاملة.

ونقلت وكالة أنباء "يونهاب" الرسمية عن مسؤول كوري جنوبي قوله إنه "تم بشكل مستمر رصد مركبات تستخدم كناقلات–ناصبات–قاذفات تحمل قاذفات صواريخ بالستية عابرة للقارات في مقاطعة بيونغان الشمالية".

وأضاف المصدر "هناك احتمال كبير بأن تجري كوريا الشمالية (اختبارا صاروخيا) في، أو قبل أو بعد، يوم الهدنة في 27 تموز/يوليو".

وفي عام 2014، احتفلت الدولة الشيوعية بالذكرى عبر إطلاق صاروخ قصير المدى من طراز "سكود–ب" في 26 تموز/يوليو.

الزعيم الكوري الشمالي متابعا إحدى المناورات

ونقلت "يونهاب" كذلك عن مصدر عسكري كوري جنوبي قوله إن بيونغ يانغ ربما تعد لتجربة نوع جديد من الصواريخ العابرة للقارات أو أخرى متوسطة المدى، وهو ما كانت أشارت إليه شبكة "سي ان ان" الإخبارية نقلا عن تقارير استخباراتية أميركية.

إذ نقلت "سي إن إن" الاثنين عن مسؤول دفاعي أميركي أن كوريا الشمالية تستعد على ما يبدو لإجراء اختبار صاروخي جديد. وأشار المسؤول إلى أن مركبات تستخدم كناقلات تحمل معدات إطلاق صواريخ شوهدت لدى وصولها إلى كوسونغ في مقاطعة بيونغان الشمالية الجمعة.

شهدت كوسونغ عددا من التجارب إحداها في شهر أيار/مايو عندما قطع صاروخ بالستي متوسط المدى مسافة أكثر من 700 كلم.

وأثارت بيونغ يانغ قلق المجتمع الدولي في الرابع من تموز/يوليو، يوم عيد الاستقلال في الولايات المتحدة، عندما اختبرت أول صاروخ عابر للقارات يعتقد خبراء أنه قادر على بلوغ ولاية ألاسكا، في تطور غير مسبوق في برنامجها التسلحي.

توجيه الاتهام لسائق شاحنة المهاجرين في تكساس وارتفاع عدد الضحايا

وجهت السلطات الاميركية الاتهام لسائق شاحنة عثر عليها متوقفة في تكساس مكدسة بالمهاجرين فيما ارتفع عدد الضحايا إلى 10 وبرزت تفاصيل جديدة حول معاناتهم.

ووجهت لجيمس ماثيو برادلي جونيور (60 عاما) تهمة نقل مقيمين غير شرعيين، وعقوبتها السجن مدى الحياة ويمكن ان تصل إلى الاعدام.

واستند المدعون في اتهامهم على مقابلات اجراها المحققون مع الناجين الذين سردوا وقائع رحلة صعبة حيث كان نحو 200 شخص مكدسين في مقطورة بنظام تبريد معطل ونظام تهوئة غير فعال، مسافرين في أوج حرارة الصيف في تكساس.

وواجه البعض صعوبة في التنفس فيما أغمي على آخرين، بحسب السلطات. وقال أحد المهاجرين أن جزءا من رحلته كان على ما يبدو تحت حماية كارتل زيتاس القوي في المكسيك.

وارتفعت حصيلة الضحايا إلى 10 قتلى بعد وفاة أحد الضحايا في المستشفى. ولا يزال العشرات في المستشفيات يتلقون العلاج من ضربات الشمس والتجفاف.

ولم تكشف السلطات عن كافة جنسيات الضحايا واسمائهم، بانتظار إبلاغ اهاليهم، لكن عددا منهم يحملون الجنسية المكسيكية والغواتيمالية، بحسب تقارير.

وعثر على المهاجرين في مقطورة شاحنة في ساعة مبكرة الاحد في سان انطونيو بولاية تكساس، على بعد مسافة ساعتين بالسيارة عن الحدود الاميركية المكسيكية، عندما اقترب احدهم من موظف في متجر وولمارت طالبا الماء.

مقتل عشرة صحافيين أفغان في النصف الأول من العام 2017

أفادت مجموعة حقوقية محلية تعنى بحقوق الإعلاميين الثلاثاء أن عشرة صحافيين على الأقل قتلوا في افغانستان خلال النصف الأول من 2017، في زيادة بنسبة 35 بالمئة عن العام الماضي وسط تصاعد وتيرة العنف في البلاد.

وأشار تقرير للجنة سلامة الصحافيين الأفغان أن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وحركة طالبان يقفون وراء معظم الاعتداءات "المباشرة وغير المباشرة" على العاملين في الحقل الإعلامي في افغانستان.

وأكد التقرير أنه "خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2017، تم تسجيل 73 حالة عنف ضد الصحافيين، بينها عشر عمليات قتل، و19 حالة ضرب و12 إصابة".

وقال مدير اللجنة، نجيب شريفي، للصحافيين إن "المجموعات المتمردة في الولايات تهدد الصحافيين لإجبارهم على تطبيق رقابة ذاتية عبر اخبارهم بأن عليهم إما بث ما يطلبونه منهم أو إقفال محطاتهم".

وأضاف أن الحكومة الأفغانية ساهمت في 46 بالمئة من العنف الذي تعرض له الصحافيون خلال النصف الأول من العام، حيث فرضت قيودا على الوصول إلى المعلومات وخلقت ظروفا غاية في الصعوبة في وجه الإعلاميين.

وفي حال استمرار العنف بنفس الوتيرة، فستكون افغانستان في طريقها نحو عام ستسجل فيه الاعتداءات على الصحافيين مستوى غير مسبوق.

وشهدت البلاد العام الماضي أسوأ سنة في تاريخها في ما يتعلق بوضع الإعلام، بحسب لجنة سلامة الصحافيين الأفغان، حيث قتل 13 من العاملين في المجال، عشرة منهم بأيدي طالبان، وهو ما وضعها في المرتبة الثانية عالميا بعد سوريا لجهة الخطر على الصحافيين.

وفي كانون الثاني/يناير من العام الماضي، قتل سبعة من موظفي قناة "تولو" التلفزيونية، التي كثيرا ما تنتقد المتمردين، في تفجير انتحاري لحركة طالبان في كابول في ما قالت المجموعة المسلحة أنه انتقام من المحطة التي "تبث دعاية" معادية لهم.

وكان الهجوم هو الأول الذي يستهدف وسيلة إعلام افغانية منذ الإطاحة بحكم طالبان عام 2001، حيث سلط الأضواء على المخاطر التي تواجه العاملين في المجال الإعلامي وسط تردي الأوضاع الأمنية في افغانستان في ظل موجة من الاعتداءات المتزايدة التي يشنها المسلحون.

قاض أميركي يوقف ترحيل أكثر من 1400 عراقي

أوقف قاض اتحادي في ميشيجان ترحيل أكثر من 1400 مواطن عراقي من الولايات المتحدة في أحدث نصر قانوني للعراقيين الذين يواجهون الترحيل في قضية تجري متابعتها عن كثب. وأصدر القاضي مارك جولدسميث يوم الاثنين أمرا قضائيا أوليا طلبه محامون بالاتحاد الأمريكي للحريات المدنية قالوا إن المهاجرين سيعانون اضطهادا في العراق لأنهم من الأقليات العرقية والدينية هناك.

وقال جولدسميث إن الأمر القضائي يتيح للعراقيين متسعا من الوقت للطعن على ترحيلهم أمام محاكم اتحادية. وأضاف أن كثيرين منهم سعوا بشدة لمساعدة قانونية بعد أن بدأت الحكومة الأمريكية فجأة في تنفيذ أوامر طرد صدرت منذ سنوات.

وقال جولدسميث في وثيقة الأمر القضائي التي تقع في 34 صفحة إن الوقت الإضافي يضمن أن "أولئك الذين قد يتعرضون لأذى خطير وربما الموت لن يتم إخراجهم من هذا البلد قبل أن تتاح لهم الفرصة كاملة أمام القضاء".

ويعني الأمر القضائي فعليا أنه لا يمكن ترحيل أي عراقي من الولايات المتحدة لشهور.

ولم يتضح بعد ما إذا كانت الحكومة الأمريكية ستطعن على القرار. ولم يتسن الحصول على تعليق من ممثل مكتب وزير العدل في ديترويت.

وكانت أوامر نهائية قد صدرت بترحيل 1444 عراقيا من الولايات المتحدة، غير أن سلطات الهجرة احتجزت نحو 199 منهم فقط في يونيو حزيران ضمن حملة تشنها في أنحاء البلاد. وأقام الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية دعوى في 15 يونيو حزيران لوقف الترحيل قائلا إن العراقيين قد يواجهون اضطهادا أو تعذيبا أو حتى الموت لأن كثيرا منهم من الكلدانيين أو السنة أو الأكراد، وإنهم قد يعانون سوء معاملة في العراق.

وقالت الحكومة الأمريكية إن من احتجزتهم سلطات الهجرة صدرت ضدهم أوامر بالترحيل وإن كثيرا منهم مدانون بجرائم خطيرة مثل القتل وجرائم الأسلحة والمخدرات.

وكان جولدسميث قد أيد طلب الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية وقرر في 26 يونيو حزيران توسيع نطاق أمر سابق بعدم ترحيل 114 محتجزا من منطقة ديترويت بحيث أصبح يشمل مجموعة العراقيين التي تضم 1444 مواطنا في أنحاء البلاد. وجاء الأمر القضائي الذي أصدره جولدسميث يوم الاثنين قبل ساعات من انتهاء أمد الأمر السابق.

وقال الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية إن كثيرا من المحتجزين العراقيين وجدوا صعوبة في الحصول على وثائق رسمية لأزمة للطعن على قرار ترحيلهم كما أن الحكومة نقلت عددا كبيرا منهم إلى منشآت في مناطق متفرقة بالبلاد مما حال دون اتصالهم بمحاميهم وذويهم.

ويقضي الأمر القضائي الذي أصدره جولدسميث بأن تمد سلطات الهجرة الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية بتقارير كل أسبوعين عن كل عراقي وأن تتضمن مكان الاحتجاز.